التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات:

- تمدد إضرابها الوطني الذي دخلت فيه يوم 2 دجنبر 2019، لأسبوع ثان من 9 دجنبر إلى 14 دجنبر 2019 مع الاعتصام بشوارع الرباط.
- تندد بالقمع الهمجي الذي يتعرض له مناضلوها ومناضلاتها بشكل ممنهج ومقصود بشوارع الرباط.
- تجدد دعوتها وزارة التربية الوطنية ومعها الحكومة المغربية للتعجيل بتسوية ملف حاملي الشهادات بقطاع التربية الوطنية.
- تجدد رفضها القاطع لمقترح 25 فبراير 2019 وتعتبره مناورة مكشوفة لضرب وحدة صف حاملي الشهادات.
- تناشد القوى الحية كافة والإطارات النقابية جميعها لدعمها والوقوف إلى جانبها في هذه الفترة الحاسمة التي تعرفها نضالاتها.

تخوض التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات منذ 2 دجنبر 2019، محطة نضالية مفصلية في تاريخ نضالاتها التي انطلقت بداية 2016. وعوض أن تتجاوب وزارة التربية الوطنية ومعها الحكومة المغربية إيجابا مع هذه النضالات السلمية المسؤولة، وتعمل جادة على وضع حد لهذا الاحتقان بقطاع التعليم بفتح حوار جدي يفضي إلى تسوية هذا الملف العادل، فضلت الاستمرار في تعنتها ونهج سياسة الآذان الصماء، بالإضافة إلى تسخير الأجهزة البوليسية لقمع مسيراتها ومنع جميع أشكالها النضالية السلمية بالرباط.

والتنسيقية الوطنية لموظفي وزارة الوطنية وهي تقف على كل هذه الأساليب البائدة التي تجابه بها الجهات المعنية نضالاتها السلمية بشوارع الرباط، والاستمرار في التعنت في فتح حوار جدي وحقيقي يفضي إلى تسوية ملف حاملي الشهادات بقطاع التربية الوطنية تسوية شاملة وعادلة على غرار جميع الأفواج قبل سنة 2015، فإنها تعلن للرأي العام ما يلي:

- تمديدها للإضراب الوطني الذي دخل فيه مناضلوها ومناضلاتها يوم 2 دجنبر 2019، لأسبوع ثان من 9 دجنبر إلى 14 دجنبر 2019 مع الاعتصام بشوارع الرباط؛
- عزمها تمديد الإضراب لأسبوع ثالث ورابع وخامس... مع المرابطة والاعتصام بشوارع الرباط إلى حين رفع كافة أشكال الحيف والإقصاء عن جميع الأساتذة حاملي الشهادات؛
- تنديدها بجميع أشكال القمع التي تمارس في حق مناضليها ومناضلاتها بشكل ممنهج ومقصود بشوارع الرباط، وتأكيدها أن هذه الأساليب القمعية البالية لن تزيدها إلا صمودا وعزيمة على مواصلة دربها النضالي؛
- دعوتها وزارة التربية الوطنية ومعها الحكومة المغربية للتعجيل بتسوية ملف حاملي الشهادات بقطاع التربية الوطنية تسوية شاملة وعادلة على غرار جميع الأفواج قبل 2015؛
- تأكيدها رفض مناضليها ومناضلاتها القاطع لمقترح 25 فبراير 2019 في ملف حاملي الشهادات وتعتبره مناورة مكشوفة لضرب وحدة صف حاملي الشهادات، ولن تقبل بأي مقترح يخرج عن إطار تحقيق الترقية وتغيير الإطار لجميع موظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات وبأثر رجعي إداري ومالي ابتداء من يناير 2016؛
- مناشدتها القوى الحية كافة والإطارات النقابية جميعها لدعمها والوقوف إلى جانبها في هذه الفترة الحاسمة التي تعرفها نضالاتها.

وعاشت التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات، حرة، صامدة، ومستقلة.

المجلس الوطني
الرباط، في 6 دجنبر 2019